الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الحرس الوطني
إدارة الأبحاث والتفتيش
مصلحة الفرق المركزية
الفرقة المركزية الأولى
محضر عدد : 11.3.174
بتاريخ : 11/ 2011/08

تأدية شهادة

في اليوم الخامس عشر من شهر سبتمبر من سنة إحدى عشرة وألفين وعلى الساعة 11:00 نحن النقيب/ بلال مناعي رئيس الفرقة المركزية الأولى للأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة بوصفنا من مأموري الضابطة العدلية عملا بالفصل 10 من ق/م/ج والوكيل أول سيف الله البجاوي رئيس المركز العدلي 1 بالنيابة بها وبمقتضى : إنابة تكميلية صادرة عن السيد قاضي التحقيق بالمكتب الأول لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس عدد 1/7110 بتاريخ 2011/07/15 موضوعها : " ***التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي*** " وبمحضر العون الكاتب العريف أول عماد المالكي ، وبعد إعلام الشاهد المذكور بالموضوع المطلوب أداء الشهادة فيه واستحضاره بمفرده ذكر أنه يدعى : **رفيق بن محمد بالحاج علي قاسمي** ، ابن [redacted] ، جنسيته تونسية وأن عمره أعوام 1949/04/06، ولد بباجة متزوج من [redacted] ، له أبناء [redacted] ، مهنته وزيرا داخلية و التنمية المحلية سابقا ،محل سكناه : [redacted] ، ب.ت.و رقم ..... وأنه... **شاهد** وبعد الحلف طبق الفصل 241 من ق. م. ج . أجاب بما يلي :

بسؤاله عن ما توفر لديه من معطيات بخصوص الأحداث التي جدت بالبلاد بداية من يوم 2010/12/17 على اثر تعمد شاب أصيل ولاية سيدي بوزيد إضرام النار في نفسه وكيفية متابعته لها ، بصفته وزيرا للداخلية و التنمية المحلية في ذلك التاريخ ، أجاب : على اثر حادثة تعمد المدعو **محمد البوعزيزي** إضرام النار بنفسه ، شهدت ولاية سيدي بوزيد بعض التحركات الاحتجاجية السلمية ، وقد تم تعميم التعليمات على مختلف الوحدات الأمنية سواء التابعة للإدارة العامة للحرس الوطني أو التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني بمسايرة تلك التحركات الاحتجاجية وتجنب استفزاز المواطنين ، وقد تواصلت تلك التحركات الاحتجاجية السلمية إلى غاية يوم 2010/12/23 تاريخ إعلامي من قبل الإدارة المركزية للعمليات والإدارة العامة للحرس الوطني ، بتعمد عدد من المتظاهرين بمعتمدية منزل بوزيان من ولاية سيدي بوزيد الاعتداء على مقر مركز الحرس الوطني بالمكان واستهداف الأعوان برميهم بالزجاجات الحارقة ، و تعمد إضرام النار في بناية الوحدة الأمنية المذكورة ، مما دفع بأعوان الحرس الوطني في آخر الأمر إلى استعمال السلاح في إطار الدفاع الشرعي وقد نتج عن تلك الحادثة سقوط ضحية في صفوف المتظاهرين ، مع العلم أني كنت أعلم الرئيس السابق بكل تلك المستجدات هذا وقد سجلت مختلف المصالح الراجعة بالنظر إلى وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ارتفاعا على مستوى التحركات الاحتجاجية بمجرد استئناف الدروس يوم

2011/01/03 حيث شهد عدد من الجهات ومنها ولايتي سيدي بوزيد و القصرين العديد من التحركات الاحتجاجية ، هذا وقد تم التأكيد على التعليمات المتعلقة بضبط النفس وعدم استعمال الذخيرة الحية ومسايرة نسق تلك التحركات الاحتجاجية بالرغم من تسجيل العديد من الإصابات في صفوف أعوان الأمن الذين يتم استهدافهم من قبل المتظاهرين ، كما سجلت العديد من الخسائر المادية اثر استهداف العديد من المقرات الأمنية ولوسائلها بالرشق بالحجارة ، وقد كنت أعلم الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** يوميا بكل المستجدات ، وفي الليلة الفاصلة بين يومي 08 و2011/01/09 علمت عن طريق الإدارة المركزية للعمليات بما جد من أحداث بجهة تالة ، على اثر تعمد العديد من المتظاهرين مهاجمة المقرات الأمنية بصفة فجئية وعنيفة مما دفع بالأعوان إلى استعمال الذخيرة الحية في نطاق الدفاع الشرعي ، وقد سقط نتيجة لذلك عدد من الضحايا وقد تم إعلامي لاحقا بأنه جدت احتجاجات عنيفة بمدينة القصرين نتج عنها سقوط قتلى في صفوف جموع من المتظاهرين الذين تعمدوا الاعتداء على مقر مركز الأمن الوطني بحي الزهور ، وقد تم إعلامي بذلك على الساعة الخامسة صباحا من يوم 2011/01/09 و بأن عدد الضحايا بلغ 09 ، وفي الإبان التحقت بمكتبي للمتابعة ، هذا وقد أسدى رئيس الجمهورية آنذاك **زين العابدين بن علي** على اثر إعلامه بتلك الأحداث تعليمات تقضي باجتماع اللجنة المشتركة ، وفعلا انعقدت اللجنة المشتركة بحضوري وكل من وزير الدفاع الوطني **رضا قريرة** والأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي **محمد الغرياني** والمدير العام للأمن الوطني والمدير العام آمر الحرس الوطني و ثلة من الإطارات الأمنية و الفريق أول **رشيد عمار** وأمير اللواء **أحمد شابير** والمدير العام لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية آنذاك **علي السرياطي** ، وقد تم التنسيق بخصوص تدخل الجيش الوطني لمؤازرة الوحدات الأمنية ، وتم الاتفاق على تعهد الجيش الوطني بمهمة حماية مؤسسات الدولة ، في حين تتعهد الوحدات الأمنية بمهمة حفظ الأمن و النظام ، وبعد الاستقرار النوعي الذي شهدته البلاد يومي 10و2011/01/11 باستثناء مدينة القصرين تم إعلامي صبيحة يوم 2011/01/12 بوجود تحركات احتجاجية بمدينة دوز على ما أذكر نتج عنها سقوط ضحيتين ، وفي الآن نفسه بلغني خبر إنهاء مهامي عن طريق البرقية التي صدرت عن وكالة تونس إفريقيا للأنباء ./ــــــــــــ

بسؤاله إن كان المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي قد انفرد باتخاذ القرارات خلال اجتماع اللجنة الذي انعقد يوم 2011/01/09 أجاب : لقد افتتحت الجلسة و غادرت القاعة باتجاه مكتبي لمتابعة الوضع بالقصرين ثم التحق بي وزير الدفاع الوطني آنذاك **رضا قريرة** ، و قد تركت القياديين الأمنيين والعسكريين و المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية **علي السرياطي** بصدد دراسة الوضع و تحديد مخطط تدخل وحدات الجيش الوطني ، وليس لي علم إن كان **علي السرياطي** قد أسدى تعليمات أو اتخذ قرارات بمفرده في ذلك الاجتماع ./ــ

بسؤاله عن سبب مشاركة الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي آنذاك **محمد الغرياني** في الاجتماع التنسيقي الذي انعقد يوم 2011/01/09 بمقر وزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ، أجاب : ليس لديّ أيّ تفسير لأسباب حضور الأمين العام

للتجمع الدستوري الديمقراطي آنذاك لاجتماع اللجنة يوم 2011/01/09 ، و قد اعلمني أن حضوره كان بتعليمات من الرئيس السابق **زين العابدين بن علي**./

بسؤاله عن فحوى التقارير التي كانت ترد من مختلف الإدارات الأمنية وخاصة منها الإدارة المركزية للاستعلامات ، بخصوص الأحداث التي كانت تجد بمختلف ولايات الجمهورية ، أجاب : لقد كنت أطلع على تقارير يومية لهذه الإدارة ، تتضمن تنصيصا على أهم الأحداث المسجلة و على النشاط في مجال إيقاف بعض العناصر التي ثبت مشاركتها العنيفة في التحركات الاحتجاجية ، وذلك بناء على تعليمات رئيس الجمهورية آنذاك ، مع العلم أن هوية الأطراف الذين كانوا يقفون وراء عملية التخطيط والتنظيم لتلك التحركات الشعبية العنيفة كانت موضوع أبحاث وتحريات في تلك الفترة من قبل الوحدات المختصة في الشرطة و الحرس الوطني ولا أعرف نتيجة تلك التحريات نظرا لإنهاء مهامي بوزارة الداخلية والتنمية المحلية آنذاك ./

بسؤاله إن كان قد تلقى تعليمات من الرئيس السابق المظنون فيه **زين العابدين بن علي** على اثر موجة الاحتجاجات التي شهدتها ولايات سيدي بوزيد والقصرين و بقية الولايات الداخلية وصولا إلى الاحتجاجات التي جدت بولايات تونس الكبرى ، تقضي بالتصدي للمتظاهرين و حماية المنشآت و مؤسسات الدولة ، أجاب : لقد توليت إعلام الرئيس السابق بما جد من أحداث بمنطقة منزل بوزيان ، عندما كان متواجدا في رحلة ترفيهية خارج أرض الوطن ، حيث شدد على ضرورة دفاع العناصر الأمنية عن أنفسهم و عن مراكز الأمن في نطاق الدفاع الشرعي ، هذا كما انه من خلال بقية المكالمات الهاتفية مع الرئيس السابق عند إعلامه بكل المستجدات كان يرفض التجاوزات والاعتداءات من قبل العناصر التي تستهدف الأمن العام و شدد على التصدي لهم بالحزم اللازم ، مع العلم أنه رغم هذا التوجه الداعي إلى الحزم في التصدي لهذه الاحتجاجات فإني أسديت تعليمات صارمة منذ انطلاق موجة الاحتجاجات تقضي بضبط النفس وبعدم استعمال القوة ضد المتظاهرين وعدم استعمال الذخيرة الحية ضدهم ./

بعرض ما ورد بتصريحات المسماة **نائلة الكافي** المشرفة العامة بالقصر الرئاسي بسيدي الظريف ، التي أكدت أنها استمعت صباح يوم 2011/01/12 على الساعة 07:30 إلى الرئيس السابق المظنون فيه **زين العابدين بن علي** لما كان بصدد تناول فطور الصباح وهو يأمر مخاطبه عن طريق الهاتف قائلا " أضربوا ...أضربوا ...و أحميوا المنشآت " أجاب : لم أتلق هذه التعليمات من الرئيس السابق ، وقد تم صباح ذلك اليوم إنهاء مهامي على رأس وزارة الداخلية و التنمية المحلية ./

بسؤاله عن التعليمات التي تلقاها من الرئيس السابق المظنون فيه **زين العابدين بن علي** أثناء الاجتماع الذي جمعه به بمعية كل من المدير العام للأمن الوطني آنذاك **عادل التيويري** ، و المدير العام آمر الحرس الوطني **محمد الأمين العابد** ، أجاب : على اثر عودته من رحلته السياحية يوم 2010/12/28 تمت دعوتي رفقة كل من آمر الحرس الوطني آنذاك **محمد الأمين العابد** و المدير العام للأمن الوطني **عادل التيويري** لمقابلة الرئيس السابق **زين العابدين بن علي** بالقصر الرئاسي بقرطاج ، هذا وقد تطرق الرئيس السابق **بن علي** الذي ظل يتحدث طيلة اللقاء عن بعض المسائل العامة ، حيث استهل الاجتماع بالحديث على تأسفه نتيجة قطع إجازته السياحية خاصة أنه كان يرغب في قضاء بعض الوقت مع ابنه **محمد زين العابدين بن علي** ، كما تطرق إلى مسألة تعمد أعوان

التراتيب و العمد الارتشاء ، كما تحدث عن ضرورة الحزم في التعامل مع التحركات الاحتجاجية وصرح أنه سيؤكد على الحزم خلال الكلمة التي سيتوجه بها إلى الشعب التونسي في نفس اليوم ،كما تطرق بصفة عرضية إلى العناية بالوضع الاجتماعي./-

بسؤاله عن القرارات التي اتخذت خلال الاجتماعات التنسيقية التي كانت تعقد بمقر وزارة الداخلية و التنمية المحلية آنذاك ، بحضور كل من الإطارات الأمنية والإطارات العسكرية ، أجـاب : إن الغاية من تلك الاجتماعات التنسيقية بين الوحدات الأمنية والوحدات العسكرية كانت تقتصر على ضبط النقاط التي ستتولى الوحدات العسكرية تأمينها وحمايتها في تلك الفترة التي كان الوضع الأمني فيها يشهد تأزما ملحوظا ./-

بعرض ما ورد بتصريحات الفريق أول **رشيد عمار** أنه تلقى مساء يوم **2011/01/07** في حدود الساعة **20:15** مكالمة هاتفية تستفسر إن كانت الوحدات العسكرية جاهزة للتدخل بمعتمدية تالة من ولاية القصرين ، فأعلمه أنه سيرسل له العقيد **جلول العبيدلي** للتنسيق وأن الوحدات العسكرية جاهزة ، **ثم تلقى بعد أن تم إعطاء الأمر** بالتحرك للوحدات العسكرية مكالمة هاتفية ثانية من المدير العام للأمن الوطني تقضي بإلغاء تدخل تلك الوحدات العسكرية ، وبعرض ما ورد بتصريحات المدير العام للأمن الوطني **عادل التيويري** الذي أكد أنه اتفق مع المجيب على إعطاء الإذن بتدخل الوحدات العسكرية لتأمين المنشآت الحساسة ومؤسسات الدولة مساء يوم **2011/01/07** وبعد أن تعهد بالتنسيق مع الفريق أول **رشيد عمار** ، وبعد أن تحركت الوحدات العسكرية تلق المعني تعليمات من المجيب تقضي بمعاودة الاتصال بالفريق أول رشيد **عمار** و إرجاع الوحدات العسكرية إلى ثكناتها ، **وسؤال المجيب** عن سبب إسداء تلك التعليمات ، أجـاب : لا أساس لذلك من الصحة وأستغرب سبب إثارة هذا الموضوع مؤخرا من قبل كل من المدير العام للأمن الوطني **عادل التيويري** والمدير العام لوحدات التدخل **جلال بودريقة** ، حيث لم يذكروا ذلك في مختلف محاضر استنطاقاتهم منذ شهر أفريل أو ماي الماضي ، وقد بلغني أن الموضوع أثير من قبل المدير العام السابق للمصالح المختصة **رشيد بن عبيد** الذي صرح أنه بلغه نقلا عن **جلال بودريقة** أن وزير الداخلية عارض فكرة تدخل الوحدات العسكرية لتعزيز الوحدات الأمنية بمنطقة تـالـة مساء يوم **2011/01/07** ، وقد فندت ذلك أثناء مكافحتي للمذكورين بحضور قاضي تحقيق عسكري في إطار قضية منشورة ضدي ، مع الإشارة إلى أنه في مثل هذه الحالات كنت سأتصل مباشرة بالفريق أول **رشيد عمار** أو بالسيد وزير الدفاع الوطني وليس عن طريق المدير العام للأمن الوطني ./-

بسؤاله عن مسدي التعليمات القاضية بتمكين الأعوان التابعين للإدارة العامة لوحدات التدخل العاملين بجهة تـالـة من أزياء عسكرية أو أزياء الحرس الوطني أجـاب : لم أتول إسداء تلك التعليمات و أفيدكم أنه تم التطرق لهذه النقطة أثناء مكافحة حضرتها مع **عادل التيويري** و **رشيد بن عبيد** و **جلال بودريقة** و**لطفي الزواوي** و**محمد الأمين العابد** و**شرف الدين زيتوني** و **علي السرياطي** وذلك في إطار قضية منشورة لدى القضاء العسكري ، وقد تبين أن اقتراح تمكين وحدات التدخل من أزياء الجيش الوطني و الحرس الوطني صدر من المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية **علي السرياطي** بتعليمات الرئيس السابق **بن علي** ./-

بسؤاله عن ما توفر لديه من معلومات بخصوص مغادرة الرئيس السابق المظنون فيه زين **العابدين بن علي** أرض الوطن مساء يوم **2011/01/14** ، أجـاب : لقد تم إنهاء مهامي بتاريخ **2011/01/12** ، وقد شاهدت مساء يوم **2011/01/14** الكلمة التي ألقاها الوزير الأول آنذاك **محمد الغنوشي** الذي أعلن من خلالها أن الرئيس السابق **بن علي** قد غادر البلاد و أنه تولى مهام الرئاسة المؤقتة ./ــــــــــــــــ

بسؤاله عن ما توفر لديه من معطيات بخصوص استهداف المتظاهرين بالرصاص خاصة باعتباره أسدى تعليمات تقضي بعدم إطلاق النار مهما كانت خطورة الوضعية أجـاب : لقد تم إعلامي من قبل القيادات الأمنية المركزية أن استعمال السلاح كان في نطاق الدفاع الشرعي ، مع العلم أن التعليمات كانت تقضي بعدم استعمال السلاح و بمسايرة الحركات الاحتجاجية وقد صدرت في ذلك تعليمات كتابية وشفاهية من قبل المدير العام للحرس الوطني و المدير العام للأمن الوطني آنذاك ./ــــــــ

بسؤاله إن كان قد تولى إسداء تعليمات تقضي بتوفير أعوان قصد القيام بمهمة حراسة منازل أفراد عائلة **الطرابلسي** ، أجـاب : بالنفي ./ــــــــــــــــ

بسؤاله عن ما توفر لديه من معلومات بخصوص الميليشيات و القناصة التي تعمدت الاعتداء على المواطنين ، أجـاب : بالنفي ./ــــــــــــــــ

بسؤاله عن علاقته بالمدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه **علي السرياطي** ، أجاب : علاقتي به علاقة عمل لا غير ./ــــــــــــــــ

بسؤاله إن كانت لديه أي معطيات أخرى يرغب في التصريح بها ، أجاب : أفيدكم أنني كنت أعلم الرئيس السابق المظنون فيه **زين العابدين بن علي** بكل الأحداث التي كانت تجد في تلك الفترة ، وقد أكدت أنه يستحسن أن لا يبقى التعامل أمنيا فقط مع هذه الاحتجاجات بل يتعين الاستعانة ببعض الأطراف السياسية و النقابية والوطنية لتهدئة الأمور و تأطير تلك المسيرات والاحتجاجات حتى لا تخرج عن إطارها الاحتجاجي السلمي خاصة و أن الإجراءات التنموية المعلنة عنها لم تأت بنتيجة كما أعلمته أن موجة الاحتجاجات من المنتظر أن تتسع و تشمل ولايات تونس الكبرى ، إلا أنه لم يتقبل تلك التوقعات ، هذا وقد تعمد الرئيس السابق استفزازي أثناء انعقاد جلسة الديوان السياسي للتجمع الدستوري الديمقراطي سابقا يوم **2011/01/08** حيث قال حرفيا - *هاو وزير الداخلية عندما يخاطبني يوميا مزة يعملي دوش سخون ومزة يعملي دوش بارد ، وهاو قال إلي الاحتجاجات باش توصل لتونس ... مانيش عارف شبيه متشائم ... وشبيه يبالغ ويهول في الأمور* ./ــ

هـذا ما تحرر عليه و بعد القراءة و المصادقة أصر و أمضى و أمضينا والعون الكـاتب

مأمور الضابطة العدلية — رئيس المركز — الشاهـد (رفيق الحاج قاسمي) — الكاتب